

محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التي تقوم مقام الجمعية العمومية العادية

لبنك قطر الوطني - سورية المساهمة

بتاريخ 2010/5/13

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة بنك قطر الوطني - سورية المساهمة إلى السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التي تقوم مقام الجمعية العمومية العادية لبنك قطر الوطني - سورية المساهمة التي تقرر انعقادها في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الواقع في 2010/05/13 في فندق الفورسيزنز بدمشق وفي حال عدم اكتمال النصاب يكون الاجتماع الثاني في تمام الساعة الحادية عشرة من نفس اليوم، والتي تم تبليغها أصولاً متضمنة جدول أعمال الجلسة وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 3 لعام 2008.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة الاقتصاد والتجارة رقم 196/ص.م.خ/ تاريخ 2010/04/26، للمتضمن تبليغها الدعوة المذكورة ودعوتها لتكليف ممثل عنها لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التي تقوم مقام الجمعية العمومية العادية.

قد اجتمعت الجمعية العمومية للبنك في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة والوكالة وعددها (7157000 سهماً) سهماً أي نسبة / 71,57 / بالمائة من كامل أسهم الشركة وبالتالي فإن نصاب الجمعية العمومية غير العادية لم يكتمل، وتم تأجيل اجتماع الجمعية إلى الموعد الثاني في تمام الساعة الحادية عشرة من نفس اليوم، وذلك وفقاً لما هو مبين في جدول الحضور المرفق.

الاجتماع الثاني:

اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية اجتماعها الثاني في تمام الساعة الحادية عشرة بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً وعددها 7509000 أي نسبة (75,09) كما حضر الاجتماع السيد بشير هزاع والسيد وليد العايش مندوبين عن وزارة الاقتصاد والتجارة وذلك بموجب كتاب التكليف رقم 1122 تاريخ 2010/5/5 وكل من السيد مجدي أبو فخر والأنسة رانيا الفريحات والأنسة تهاني شيخ محمد والسيدة هنادي طالو ممثلين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 100/1824 تاريخ 2010/4/28 والسيد محمد المقداد ممثلاً عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 780 / تاريخ 2010/4/28.

وحضر الاجتماع السيد محمد زهدي مجني مدقق حسابات البنك.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توفرت من حيث إصدار الدعوة وحضور المساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وتمثيل وزارة الاقتصاد والتجارة بمندوب عنها وعن مصرف سورية المركزي.

فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

وقد تم نشر دعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية للبنك والميزانية الختامية في جريبتني الثورة وتشرين في العديدين الصادرين يومي الأربعاء والخميس الموافق للتاريخين 2010/4/27 و2010/4/28 على الترتيب.

فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

وفي ضوء ذلك بدأت الجمعية العمومية أعمالها برئاسة رئيس مجلس إدارة البنك السيد علي شريف العمادي استناداً للمادة /181/ من قانون الشركات الذي قام بتسمية السيدتين غزوى محي الدين ومايا سليطين مراقبتين تصويت للجلسة والمحامي فراس السالم مدون وقائع الجلسة.

وتم البدء بدراسة النقاط الواردة في جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية وهي:

أولاً- سماع تقرير مجلس الإدارة عن الفترة السابقة وخطط السنة المالية /2010/ والمصادقة عليها.

ثانياً- سماع تقرير مفتش الحسابات والمصادقة عليه.

ثالثاً- مناقشة تقرير مفتش الحسابات والحسابات الختامية عن الفترة من تاريخ 2009/9/30 وحتى 2009/12/31 والمصادقة عليهما.

رابعاً- تجديد انتخاب مفتش الحسابات لعام 2010.

خامساً- إيراد نمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة والمفوضين بالتوقيع عن الشركة.

سادساً- موافقة الجمعية للعمومية غير العادية على زيادة رأس مال البنك من (5.000.000.000) خمسة مليارات ليرة سورية إلى (15.000.000.000) خمسة عشر مليارات ليرة سورية وزيادة حصة المساهم بنك قطر الوطني - قطر من نسبة 49% إلى نسبة 55% وتفويض مجلس الإدارة بالتقيام بالإجراءات اللازمة لذلك بعد استصدار موافقة مصرف سورية المركزي والجهات الوصائية وتحديد الآلية التي تضمن حصة الشريك الاستراتيجي بنك قطر الوطني - قطر.

وبعد المناقشة اتخذت القرارات الآتية:

القرار الأول- سماع تقرير مجلس الإدارة عن الفترة السابقة والمصادقة عليه:

تم تلاوة تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية الذي تضمن كشفاً بالعمليات التي نفذها البنك خلال السنة المالية المنصرمة ولمحة عامة عن تأسيس البنك.
وقد أشار مجلس الإدارة إلى أن الحسابات النهائية للبنك في نهاية عام /2009/ تظهر خسارة قدرها /288,1/ مليون ل.س حسب التقديرات المتبنا بها حيث تحملت هذه النورة أعباء تأسيس البنك.

كما عرض التقرير خطط البنك للسنة المالية /2010/ .
وكان أهمها:

- 1- التوسع الجغرافي بافتتاح فروع للمصرف في مختلف المحافظات وفق الخطط المعدة لذلك.
- 2- تدريب وتأهيل كادر العمل ورفع سوية الموظفين بغية تقديم أفضل خدمة لعملاء البنك.
- 3- طرح مجموعة متميزة من الخدمات المصرفية.
- 4- تنظيم حملة إعلانية لتعريف بالبنك وخدماته.

5- تمويل المشاريع التنموية.

القرار الثاني - سماع تقرير مفتش الحسابات والمصادقة عليه:

بين مفتش حسابات البنك والمدقق الخارجي أنه تم تدقيق ميزانية البنك كما في 2009/12/31 كما تم تدقيق بيانات الأرباح والخسائر وخلص تقرير مفتش الحسابات إلى توافق الميزانية والحسابات لمعايير المحاسبية الدولية ولتعاون مجلس الإدارة معه في تقييمه وخلص إلى اقتراح الموافقة على الميزانية وتقرير مجلس الإدارة وحسابات الأرباح والخسائر.

ناقشت الجمعية العمومية تقرير مجلس الإدارة ومفتش الحسابات ووافقت عليهما.

القرار الثالث - مناقشة تقرير مفتش الحسابات والحسابات الختامية عن الفترة من تاريخ 2009/9/30 وحتى 2009/12/31 والمصادقة عليهما.

تم عرض البيانات المالية المدققة لعام 2009 ضمن النشرة الموزعة على المساهمين قبل حضورهم الاجتماع والتي عرض بها الميزانية بجانبها، الموجودات والمطالب ببيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان الدخل الشامل وبيان التدفقات النقدية المتضمنة لحساب الأرباح والخسائر والتي تشير إلى أن الميزانية الختامية وحسابات النتائج المالية للدورة المالية لعام 2009 كانت قد أظهرت خسارة في رأس المال قدرها /288,1/ مليون ل.س، ويقترح مجلس الإدارة ترحيل كامل الخسارة في السنة المالية المنصرمة إلى عام /2010/.

وقد استفسر أحد المساهمين عن الإيضاح المرفق بالبيانات المالية المبين بنشرة البيانات المالية المدققة الصفحة رقم 33 البيان رقم 19 عن أسباب الاختلاف في عدد الأسهم للبنك مع عدد الأسهم الواردة بالإيضاح، وقد أجاب مدقق الحسابات عن الاستفسار بأن رقم أسهم المبين بالإيضاح هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم وليس أسهم رأسمال البنك.

وبعد المناقشة، صادقت الجمعية العمومية على البيانات المالية المدققة لعام 2009.

القرار الرابع - انتخاب مفتش الحسابات لعام 2010

عملاً بأحكام المادتين 168 و185 من قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 فقد طرح السيد رئيس الجمعية العمومية موضوع إعادة انتخاب مفتش حسابات للشركة.

وقد اقترح السيد رئيس الجمعية العمومية إعادة انتخاب المحاسب القانوني محمد زهدي مجني مفتشاً لحسابات الشركة للدورة المالية عام /2010/ وذلك لمدة سنة.

وعند طرح الأمر للمناقشة والتصويت ووفق أعضاء الجمعية العمومية على انتخاب السيد محمد زهدي مجني مفتشاً لحسابات الشركة لعام 2010 وتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

وبعد المناقشة، صادقت الجمعية العمومية على هذا القرار.

القرار الخامس- إبراء نمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة والمفوضين بالتوقيع عن الشركة.

في ضوء المناقشات الجارية لمجمل التقارير والحسابات والميزانية، قررت الجمعية العمومية بالإجماع إبراء نمة السادة أعضاء مجلس إدارة البنك وممثلي الشركة والمفوضين بالتوقيع عن الشركة عن أعمالهم لعام /2009/.

وبعد المناقشة، صادقت الجمعية العمومية على إبراء نمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة والمفوضين بالتوقيع عن الشركة بالإجماع.

القرار السادس - موافقة الجمعية العمومية غير العادية على تعديل النظام الأساسي للشركة المادة /8/ منه لجهة زيادة رأس مال البنك من (5.000.000.000) خمسة مليارات ليرة سورية إلى (15.000.000.000) خمسة عشر مليارات ليرة سورية وزيادة حصة المساهم بنك قطر الوطني - قطر من نسبة 49% إلى نسبة 55% وتفويض مجلس الإدارة بالقيام بالإجراءات اللازمة بعد استصدار موافقة مصرف سورية المركزي والجهات الوصائية وتحديد الآلية التي تضمن حصة الشريك الاستراتيجي بنك قطر الوطني - قطر مع مراعاة ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة وخاصة قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وقانون هيئة الأوراق المالية والقوانين المعمول بها لدى مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص والنظام الأساسي للشركة.

عرض رئيس مجلس الإدارة موضوع تعديل المادة /8/ من النظام الأساسي للشركة لجهة زيادة رأس مال الشركة ليصبح (15.000.000.000) خمسة عشر مليار ليرة سورية. بعد أن تم تسديد كامل رأس المال المحدد سابقاً، على أن يحدد مجلس الإدارة تاريخ الاكتتاب بزيادة رأس المال وإجراءاته على دفعة واحدة.

كما عرض رئيس مجلس الإدارة موضوع زيادة حصة المساهم بنك قطر الوطني - قطر من نسبة 49% إلى نسبة 55% وتفويض مجلس الإدارة بالقيام بالإجراءات اللازمة بعد استصدار موافقة مصرف سورية المركزي والجهات الوصائية.

نوه أحد المساهمين أن زيادة حصة بنك قطر الوطني - قطر لا يجب أن تكون مقتطعة من حصص المساهمين المكتتبين.

وأكد رئيس مجلس الإدارة أن زيادة حصة بنك قطر الوطني - قطر ستم استناداً إلى القوانين النافذة وبموافقة مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق المالية.

ولدى طرح الأمر للتصويت وافق الحضور على زيادة حصة المساهم بنك قطر الوطني - قطر إلى 55% وذلك مع مراعاة ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة وخاصة قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وقانون هيئة الأوراق المالية والقوانين المعمول بها لدى مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص والنظام الأساسي للشركة وتعديل المادة /8/ من النظام الأساسي لتصبح كما يلي:

*حدد رأسمال الشركة ليصبح (15.000.000.000) خمسة عشر مليار ليرة سورية. توزع على 30.000.000/ ثلاثين مليون سهم، قيمة السهم الواحد (500 ل.س) خمسمائة ليرة سورية وجميع أسهم الشركة اسمية تقسم إلى ثلاث فئات:

الفئة أ- هي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا لأشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين (دون مخالفة أحكام القانون رقم 28 لعام 2001 وأحكام القانون رقم 24/2002) وتسدّد قيمتها بالليرات السورية، باستثناء السوريين المقيمين في الخارج الذي يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتابهم بالأسهم بالقطع الأجنبي حسب سعر الشراء الواردة في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق لبدء فترة الاكتتاب.

الفئة ب- هي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء ويحدود 55% من رأس مال الشركة كحد أقصى تسدّد قيمتها بالقطع الأجنبي حسب سعر الشراء الوارد في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق لبدء فترة الاكتتاب.

الفئة ج- وهي الأسهم التي تملكها مؤسسات القطاع العام السوري للمصرف والمالي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وحدها الأقصى 15% من رأسمال الشركة، وتسدّد قيمتها بالليرات السورية.

تم تكليف المحامي الدكتور رامي الحسن بمتابعة شهر التعديل وتسجيله لدى وزارة الاقتصاد والسجل التجاري والنوائر المالية

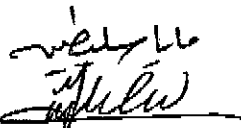
وبانتهاء جنول الأعمال، اختتمت الجمعية العمومية غير العادية أعمالها في الساعة من يوم الخميس بتاريخ 2010/05/13


رئيس الجلسة

منوب وزارة الاقتصاد والتجارة



مراقب الجلسة



خروى عي الدين



مدون وقائع الجلسة

